

Distr.: General  
24 April 2012  
Arabic  
Original: French

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من آفاق الشباب، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

180612 180612 12-31632X (A)



## بيان

إن البطالة، مثل العمالة الناقصة، تتسبب في حدوث كارثة وطنية ودولية حقيقية تُدعى الفقر. ويمثل الفقر اليوم في الكاميرون وفي سائر البلدان النامية العقبة الرئيسية التي تعوق التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا ينحصر تعريف هذه الظاهرة في نقص الدخل والموارد المالية، بل يشمل أيضا مفاهيم مثل عدم توفر إمكانية الحصول على التغذية الملائمة والتعليم والخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب والطاقة الكهربائية والأرض والعمالة والخدمات الإعلامية.

على الصعيد العالمي، يعيش ما لا يقل عن ثلاثة (٣) بلايين من البشر في حالة فقر. وفي أفريقيا، يقدر أنه يوجد أكثر من ٥٤ في المائة من السكان في حالة فقر مدقع، وقد اكتست هذه الظاهرة طابع المعضلة المزمنة. وانتشر الفقر في الكاميرون في أثناء عقد التسعينات فعم جميع طبقات السكان الحضرين وكافة الطبقات الاجتماعية - المهنية في كل أنحاء البلاد، بعد أن كان في بداية الثمانينات ظاهرة هامشية مقصورة بالتحديد على الأرياف. وقد تمخضت أربعة تحقيقات في حالة الأسر المعيشية الكاميرونية أجريت على التوالي في ١٩٩٦ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ عن معلومات ذات مغزى بشأن حجم مشكلة الفقر. وفقا لنتائج تلك التحقيقات، يعيش أربعة أعشار مجموع الكاميرونيين، أي ٨,٨ ملايين نسمة من أصل ٢٢ مليون، في فقر مدقع. وأسباب هذا الفقر طبيعية واقتصادية في نفس الوقت وهي أيضا أسباب متصلة بالعقليات.

أمام هذه الآفة، تتمثل الاستراتيجية الإنتاجية لتعزيز العمالة والعمل اللائق بغية التقليل من الفقر في تغيير شامل للعقليات أي في تغيير طريقة تفكير الأطراف المختلفة، وفي تدعيم سيادة القانون والعمليات الديمقراطية، وإتاحة إمكانية الحصول على التعليم المجاني. وفيما يلي بعض الاستراتيجيات التي يمكن أن تسمح بتحقيق هذه الأهداف:

- تثقيف السكان من أجل تغيير العقليات.
- تشجيع إقامة إطار للاقتصاد الكلي بغية تأمين الإدارة الفعالة والصارمة للمالية العامة والتوزيع المنصف لثمار النمو وتيسير إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل خدمات التعليم والصحة.
- تشجيع تنوع الأنشطة الاقتصادية تبعا للطاقات الكامنة لكل منطقة.

- تنمية القطاع الخاص مع إضفاء الطابع المهني على مواد مختلف فروع التعليم. يتميز نظام التعليم الكاميروني بقدر كبير من عدم التوافق بين المعرفة المكتسبة ومتطلبات العمالة، إذ أن ٦٥ في المائة من الباحثين عن عمل حاصلون على شهادات لكنهم غير مؤهلين مهنيا.
  - تطوير البنية التحتية الأساسية.
  - تعزيز القدرات المؤسسية: يمثل وجود مؤسسات ديمقراطية فعالة شرطا لتحقيق التنمية المستدامة. وتشمل الحوكمة السليمة مكافحة الفساد.
- ويظل التحدي الرئيسي لحكوماتنا والزعماء السياسيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب متمثلا في الحد من الفقر المدقع في الكاميرون بغية الاقتراب من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونحن ندعوهم جميعا إلى العمل على تحقيق تغيير في العقلية. لهذا السبب ينبغي أن يحتل النهوض بالعمالة المنتجة للشبان والشابات مكانة مرموقة في التصريحات المدلى بها.